المجلة العلميّة لعلوم الشّريعة
Scientific journal of Sharia Sciences
تصدرعن كلّيّة علوم الشّريعة بجامعة المرقب
رقم التّصنيف الدولي (ISSN):1016-3006

تاريخ الاستلام: 2025/12/15 م تاريخ القبول: 2026/01/19 م تاريخ النشر: 2026/02/15 م

# تعليقات ابن الملقن على الداودي الطرابلسي من خلال شرحه على البخاري

د. خالد عبد السلام قحيط

قسم التفسيروالحديث. كلية علوم الشريعة. جامعة المرقب. ليبيا.
kaqahit@elmergib.edu.ly

**ملخص البحث:**

الإمام أحمد الداودي الطرابلسي أحد علماء ليبيا في القرن الرابع الهجري، وهو من أئمة الجرح والتعديل، ومِن أوائل مَن اهتم بشرح صحيح البخاري في كتابه (النصيحة)، ونظرا لمكانة شرحه فإن المحدثين المعاصرين له خاصة ومن أتى بعدهم قد اهتموا بشرحه وآرائه، ومن هؤلاء الإمام ابن الملقن، فنقل عنه كثيرا في كتابه (التوضيح)، وتعقبه في بعض المواضع، إلا أن هذه التعليقات لم يقم الباحثون بدراستها دراسة مُفردة، في حين أنه وُجدت دراسات متفرقة لكنها لا تكاد تُشبع رغبة الباحثِين. ويهدف البحث إلى التعريف بالإمامين الداودي وابن الملقن، وإظهار تعليقات ابن الملقن عليه، وتحليلها ومقارنتها بأقوال المحدثين. وقد اعتمد هذا البحث الكيفي على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وذلك باستقراء ما تمَّ تدوينه في شرح ابن الملقن، ومناقشة التعليقات التي هي بحاجة إلى التوضيح والبيان واستخلاص النتائج المهمة منها، وتحليل البيانات التي جُمعت في البحث. حتى وصل البحث إلى أن الداودي تميَّز بين المحدثين في أقواله واجتهاداته؛ وكان له الأثر الظاهر في النقد وبيان العلل، التي جعلت المحدثين ينقلون أقواله ويهتمون بها ويتعقبونها، ومن هؤلاء ابن الملقن، فكان قد وافق الداودي في كثير من أقواله، كما اعترضه في بعض آخر، وكان الاعتراض تارة في محله، وأخرى في غير محله. فساهم البحث في بيان مكانة الداودي وابن الملقن العلمية وأهمية شرحيهما، وأثر اجتهادهما في خدمة السنَّة وتأثيرها في الصناعة الحديثية، لبيان العلل وقبول أو ردِّ الروايات، وذلك من الأهمية بمكان للمنشغلين بعلوم الحديث والفقه.

**الكلمات المفتاحية:** ابن الملقن، تعليقات، الداودي الطرابُلسي، شرح للبخاري.

# Ibn al-Mulaqqin's comments on al- Dāwūdī al-Ṭarābulusī Through his commentary on al- Bukhārī

**Dr. KHALID ABDUSALAM GAHIT**
**Faculty of Sharia Sciences, Elmergib University**
**kaqahit@elmergib.edu.ly**

**Abstract:** Imam Aḥmad al-Dāwūdī al-Ṭarābulusī was one of the prominent Libyan scholars of the fourth century AH and a leading authority in the science of al-Jarḥ wa al-Taʿdīl. He was among the earliest scholars to devote attention to the commentary on *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* through his work *al-Naṣīḥah*. Owing to the scholarly value of his commentary, hadith scholars of his time and those who came after him showed considerable interest in his explanations and opinions. Among these scholars was Imam Ibn al-Mulaqqin, who frequently transmitted al-Dāwūdī's views in his book *al-Tawḍīḥ* and critically examined him in several instances. However, these critical remarks have not been studied independently in a comprehensive manner, while the existing studies remain scattered and insufficient to meet the needs of researchers.

This study aims to introduce both Imam al-Dāwūdī and Imam Ibn al-Mulaqqin, to highlight Ibn al-Mulaqqin's critical remarks on al-Dāwūdī, and to analyze and compare these remarks with the views of other hadith scholars. The research adopts a qualitative descriptive, analytical, and comparative methodology, based on an inductive examination of Ibn al-Mulaqqin's commentary. It discusses the remarks that require clarification and analysis, extracts significant findings, and analyzes the data collected in the study.

The study concludes that al-Dāwūdī was distinguished among hadith scholars for his independent judgments and scholarly reasoning. He had a clear impact on hadith criticism and the identification of hidden defects (*ʿilal*), which led later scholars to transmit his opinions, pay close attention to them, and critically engage with them. Among these scholars was Ibn al-Mulaqqin, who agreed with al-Dāwūdī in many of his views and objected to him in others; some of these objections were well-founded, while others were not.

The study thus contributes to highlighting the scholarly stature of al-Dāwūdī and Ibn al-Mulaqqin, the importance of their commentaries, and the impact of their ijtihād in serving the Prophetic Sunnah and advancing hadith scholarship, particularly in identifying defects and determining the acceptance or rejection of narrations. This is of particular significance for researchers engaged in Hadith studies and Islamic jurisprudence.

**Keywords:** Ibn al-Mulaqqin – al-Dāwūdī al-Ṭarābulusī – comments – Commentary on Ṣaḥīḥ al-Bukhārī

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن علم الحديث وروايته من أشرف العلوم وأفضلها؛ بل هو أجلها على الإطلاق بعد العلم بكتاب الله، وهو من أحق العلوم اعتناء؛ لأنه يتعلق بالمصدر الثاني للتشريع، لذا اهتم الصحابة الكرام والتابعون بالسنة النبوية، وأولوها عناية خاصة، إلا أنه ومع مرور الأيام وتعاقب الأزمان، دخل في هذا الميدان من ليس من أهله، فوقع الوهم والغلط في الرواية؛ بل وظهر الكذب والوضع، حينئذٍ سخَّر الله طائفة من الأئمة الحفاظ، اجتهدوا في جمع الأحاديث والآثار في الصحاح والمسانيد والسنن والجوامع والمعاجم، وغيرها؛ فلم ينقض القرن الرابع الهجري إلا وقد استوعبت مصنفاتهم أحاديث رسول الله ﷺ وآثار أصحابه، ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم، ولولا التصانيف المتقدمة في هذا العلم لما عُرف هذا العلم اليوم بالكلية، ففي التصانيف فيه ونقل كلام الأئمة المتقدمين وبمدارسة الآراء المتأخرة ومقارنتها بأقوال المتقدمين مصلحة عظيمة جدا.

لذلك صُنِّفت كتب الجرح والتعديل ودراسة أحوال الرواة؛ لتمييز الصحيح من الضعيف والسليم من المعلول، فاتخذ الأئمة مناهج عدة للوصول إلى مبتغاهم، فكانت معرفة جهود ومنهج المتقدمين في الصناعة الحديثية أمرا لا بد منه؛ لأن أهل العلم ليسوا على منهج واحد في الصناعة الحديثية؛ بل على مناهج متعددة، فعلى هذا لا بد من معرفة طريقتهم ثم السير عليها.

وكان من هؤلاء العلماء الإمام الداودي الطرابلسي والإمام ابن الملقن؛ فظهرت جهودهما في العلل ومعرفة الرجال، ولا يُهتدى إلى هذا العلم إلا الجهابذة النقاد، فكانت جهودهما في خدمة السنة على هذه الدرجة الكبيرة من الأهمية.

**مشكلة البحث:**

لما كان الإمام الداودي من علماء ليبيا ومن الأئمة النقاد المحدثين، والفقهاء المجتهدين، اعتُبر كتابه (النصيحة) ثاني شروح البخاري على الإطلاق بعد كتاب أعلام السنن للخطابي (ت338هـ)، ولأهمية هذا الشرح اعتمد عليه شراح البخاري من بعده ومعاصروه، فتناولوه واهتموا بأقواله ما بين موافق ومعترض، ومن هؤلاء العلماء: ابن الملقن في كتابه (التوضيح).

لذلك جاءت فكرة اختيار الموضوع هذا ليكون سببا في دراسة نماذج من تعليقات ابن الملقن على الداودي في الصناعة الحديثية، وإظهارها وبيانها.

فتأتي مشكلة البحث لتظهر الصناعة الحديثية لأحد علماء طرابلس الغرب، وتكشف عن اهتمام المحدثين بأقوال الداودي من الذين اهتموا بدراسة أقواله واجتهاداته، من خلال شرح ابن الملقن، ويُنظر في ذلك هل سار ابن الملقن في تعليقاته على نهج الداودي أم خالفه معترضا عليه؟ وهل كان اعتراضه في محله أم في غير محله؟

**أسئلة البحث:**

لإقامة هذا البحث وإظهاره على الوجه المقصود يلزم الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- من هما الإمامان الداودي، وابن الملقن؟ وما مؤلفاتهما في شرح البخاري؟

2- ما المسائل التي وافق فيها ابنُ الملقن الداوديَّ؟

3- ما المسائل التي اعترض فيها ابنُ الملقن على الداوديَّ، وكان الاعتراض في غير محله؟

4- ما المسائل التي اعترض فيها ابنُ الملقن على الداوديَّ، وكان الاعتراض في محله؟

**أهداف البحث:**

ويهدف البحث إلى:

1- التعريف بالإمامين الداودي، وابن الملقن، والتعريف بشرحيهما على البخاري، وبيان مكانتهما وأهميتهما.

2- إظهار نماذج من المسائل التي وافق فيها ابنُ الملقن الداوديَّ.

3- إبراز بعض المسائل التي اعترض فيها ابنُ الملقن على الداوديَّ، وكان الاعتراض في غير محله

4- بيان نماذج من المسائل التي اعترض فيها ابنُ الملقن على الداوديَّ، وكان الاعتراض في محله.

**أهمية البحث:**

يسعى الباحث من خلال الكتابة في هذا الموضوع إلى تحقيق هدفين:

أولهما: إظهار جهود العلماء المحدثين وخاصة الليبيين، ومكانتهم من بين العلماء ومدى اهتمام الأئمة بأقوالهم وآرائهم في الصناعة الحديثية.

ثانيهما: الكشف عن نماذج من أهم المسائل التي وافق فيها ابن الملقن الداودي أو خالفه فيها، والقيام بدراستها وتحليلها، ومن ثَمَّ مقارنتها بآراء أئمة هذا الشأن؛ لتعرف مكانة وأهمية هذه التعليقات.

**الدراسات السابقة:**

توجد عدة دراسات قريبة من هذا الموضوع وتخدم البحث، منها:

1- مقال بعنوان: (أول شرح مغربي لصحيح الإمام البخاري: النصيحة في شرح البخاري، لأبي جعفر الداودي.) لمحمد زين العابدين رستم (1995). مجلة دعوة حق. المغرب: العدد 313 ربيع 1-ربيع2.

بحث صغير تناول الباحث فيه التعريف بالداودي والحديث عن كتابه (النصيحة) في شرح البخاري، وذكر نماذج من منهج الداودي إلا أن هذا المقال لم يظهر آراء الداودي بالتفصيل، وتعليقات الأئمة عليه في الصناعة الحديثية. وستكون هذه الدراسة في نطاق أوسع وأخص.

2- بحث بعنوان: (أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي، وجهوده في خدمة المذهب المالكي)، نشر في المؤتمر الأول لكلية علوم الشريعة بجامعة المرقب في ليبيا، لسنة (2019)، وهو مقدم من الدكتور: عبد الخالق محمد عبد الخالق من جامعة الحدود الشمالية – السعودية.

وفيه تناول الباحث الجانب الفقهي كما هو عنوانه، وقسمه على ثلاثة مباحث، الأول: في سيرة الإمام أحمد الداودي، فذكر اسمه ونسبه وشيوخه وتلاميذه، والمبحث الثاني: الحالة السياسية والاقتصادية والدينية في عصره، والمبحث الثالث: جهوده العلمية في خدمة المذهب المالكي.

وقد ركز الباحث فيه على الجانب الفقهي فقط، وهذه الدراسة تناولت الجانب الحديثي، فكانت دراستنا تختلف عن هذه الدراسة وإن كانت تتفق معها في بعض الجزئيات من ناحية التعريف بالداودي.

**المنهج العلمي المتبع في البحث:**

في هذه الدراسة عدة مناهج علمية اقتضتها طبيعة البحث، من أهمها:

**أولا- طريقة جمع المواد**، وتشتمل على:

- **المنهج الاستقرائي:** وستتبع الدراسة هذا المنهج، وذلك بجمع الشواهد والأمثلة من شرح ابن الملقن، ومِن ثَمَّ الدراسة والموازنة وبيان تعليقات ابن الملقن على الصناعة الحديثية للداودي في ضوء منهج المحدثين المتبع؛ حتى يصل البحث إلى القواعد التي سار عليها ابن الملقن في تعليقاته على الإمام الداودي، إضافة إلى الطرق والأساليب الناجحة في إبراز هذه الاعتراضات وتعلقها بالصناعة الحديثية.

- **المنهج المقارن:** ويظهر هذا المنهج جليا، وذلك عند عرض المسائل التي تعقب فيها ابن الملقن الداودي، ودراسة أقوال الداودي مقارنة بأقوال الأئمة المحدثين، للوصول إلى معرفة مدى اعتبار التعليقات على الإمام الداودي في الصناعة الحديثية، أو عدم اعتبارها.

**ثانيا- طريقة تحليل المواد**، وتشتمل على:

- **المنهج التحليلي** وسيُوظف هذا المنهج ويُتَّبع فيه طرح تساؤلات موضوعية والإجابة عنها أثناء معالجة النصوص الخاصة بموضوع البحث، والتي تتطلب التوضيح ورفع اللبس عنها مع تحليلها تحليلا علميا، ومناقشة محتواها، واستنتاج ما تحمله من أهداف؛ للوصول إلى نتائج علمية مؤكدة.

**خطة البحث:**

وقد قُسم هذا البحث بعد المقدمة إلى أربعة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول: التعريف بالإمامين الداودي الطرابلسي وابن الملقن وكتابيهما.
المطلب الأول: التعريف بالإمام أحمد الداودي، وكتابه (النصيحة) في شرح البخاري.
المطلب الثاني: التعريف بالإمام ابن الملقن، وكتابه (التوضيح) في شرح البخاري.
المبحث الثاني: المسائل التي وافق فيها ابنُ الملقن الداوديَّ.
المبحث الثالث: المسائل التي اعترض فيها ابنُ الملقن على الداوديَّ، وكان الاعتراض في محله.
المبحث الرابع: المسائل التي اعترض فيها ابنُ الملقن على الداوديَّ، وكان الاعتراض في غير محله.
وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد في بيان المراد.

## المبحث الأول: التعريف بالإمامين الداودي الطر ابلسي و ابن الملقن وكتابيهما

### المطلب الأول: التعريف بالإمام أحمد الداودي، وكتابه (النصيحة) في شرح البخاري

**أولا- التعريف بالإمام أحمد الداودي**

**1- اسمه ونسبه ومولده**

**اسمه:** أحمد بن نصر الداودي، أبو جعفر، المسيلي مولدا، الطرابُلُسي نشأةً، التِّلِمْسَاني وفاةً، قال عنه القاضي عياض: "من أئمة المالكية بالمغرب، والمتسمين في العلم، المجيدين للتأليف..، كان فقيها فاضلا متفننا مؤلفا مجيدا، له حظ من اللسان والحديث والنظر"[1].

**نسبه:** الداودي: لم يبيّنْ أحد ممن ترجم للداودي هذه النسبة. قال الإمام السمعاني بقوله: "إلى مذهب داود وإلى اسم داود، فأما المذهب جماعة انتحلوا مذهب أبي سليمان داود بن علي الاصبهاني إمام أهل الظاهر وفقيههم، وفيهم كثرة.."[2].

وهذه النسبة للمذهب الداودي، لم يذكرها إلا القرطبي المالكي؛ حيث قال: "وإليه ذهب أبو جعفرٍ أحمدُ بن نصر الداوديُّ ثم المالكي" [3]

المسيلي: نسبة إلى المَسِيلَة؛ وهي: مدينة بالمغرب تسمى المحمّدية اختطّها أبو القاسم محمد بن المهدي في سنة (315هـ)، وهو يومئذ وليّ عهد أبيه[4].

الطرابُلُسي: نسبة إلى طرابلس الغرب، وهي مدينة فنيقية قديمة على ساحل البحر، ويحدها من الجهة الغربية تونس، ومن ناحية الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن ناحية الجنوب حدود إقليم فزان، ومن ناحية الشرق حدود إقليم برقة، فتحها عمرو بن العاص -رضي الله عنه- في خلافة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- سنة (22هـ)،

1. ينظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (102/7- 104)، والديباج المذهب لابن فرحون (ص94)، شجرة النور الزكية لابن مخلوف (164/1)، والفكر السامي للثعالبي (147/2)، والمنهل العذب للنائب (115/2)، وأعلام ليبيا للزاوي (ص92).
2. الأنساب للسمعاني، (448/2).
3. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، (42/16).
4. نزهة المشتاق في اختراق الآفاق للإدريسي، (254/1)، ومعجم البلدان للحموي، (130/5).

ولم يحاربه أهلها، فآثروا أن يدخلوا تحت حكم الإسلام ويتمتعوا بما فيه من حرية وعدالة. وهي عاصمة ليبيا اليوم[1].

التِّلِمْسَانِي: نسبة إلى (تِلِمْسان)؛ وهي مدينة عظيمة قديمة، وقاعدة المغرب الأوسط. وهي معروفة اليوم في بلاد الجزائر على شاطئ البحر[2].

**مولده:** كان مولده في المسيلة، ورحل إلى طرابلس فكانت حياته الأولى بطرابلس الغرب. كما سيأتي، ولم تذكر المصادر التي ترجمت له تاريخ ولادته.

**2- نشأته العلمية ورحلاته**

**نشأته العلمية:** يعتبر القاضي عياض أول من ترجم للداودي، ولم يبين لنا ظروف نشأة الداودي الأولى، وكل من ترجم للداودي اعتمد على ما قاله القاضي عياض.

**رحلاته:** لقد رحل الإمام الداودي من مسقط رأسه مسيلة إلى طرابلس طلبا للعلم، فاستقر بها مدة قال عياض: "كان بطرابلس، وبها أملى كتابه في شرح الموطأ" فكانت حياته الأولى بطرابلس الغرب، حيث أقام بها وطلب العلم فيها، وبعد أن أقام الإمام الداودي بطرابلس الغرب مدة طلبا للعلم، انتقل الى تلمسان واستقر بها الى حين وفاته، قال عياض: "ثم انتقل الى تلمسان"[3].

**3- شيوخه وتلاميذه ووفاته**

**شيوخه:** تتلمذ الإمام الداودي على عدة مشايخ منهم:

- إبراهيم بن خلف الأندلسي؛ قال ابن الأبار: روى عنه أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي، وحدث بموطأ مالك رواية أبي المصعب الزهري، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، ويحيى بن يحيى الأندلسي، عن: الداودي عنه[4].

1. ينظر: البلدان لأحمد اليعقوبي (ص184)؛ وفتوح البلدان للبلاذري، (ص315- 317)، ومعجم البلدان الليبية للطاهر الزاوي (ص23 - 28).
2. ينظر: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق للإدريسي (248/1)، والمسالك والممالك للبكري، (746/1)، والروض المعطار للحميري (ص135).
3. ينظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (103/7)، والديباج المذهب لابن فرحون (ص94)، شجرة النور الزكية لابن مخلوف (164/1)، والفكر السامي للثعالبي (147/2)، والمنهل العذب للنائب (115/2)، وأعلام ليبيا للزاوي (ص92).
4. التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (115/1).

- إبراهيم بن عبد الله الزبيري، أبو إسحاق، المعروف بالقلانسي؛ قال عنه القاضي عياض: كان رجلا صالحا فاضلا فقيها عالما بالكلام، والرد على المخالفين. له في ذلك تواليف حسنة، وله كتاب في (الإمامة والرد على الرافضة)، روى عنه أبو جعفر الداودي، توفي سنة (359هـ)[1].

- علي بن محمد بن مسرور، أبو الحسن، الدباغ؛ كان من أهل العلم والورع، ثقة، سمع منه أبو الحسن القابسي وأبو جعفر الداودي، توفي سنة (359هـ)[2].

**تلاميذه:** تتلمذ عليه كثير من طلبة العلم منهم:

- أحمد بن محمد بن محمد بن عبيدة الأموي، يعرف: بابن ميمون؛ من أهل طليطلة، يكنى: أبا جعفر، رحل إلى المشرق سنة 380هـ، مع صاحبه أبي إسحاق فحج معه وسمع بمكة، وبمدينة النبي ﷺ وبطرابلس من أبي جعفر المؤدب أحمد بن الحسين، وبالمسلية من أبي عبد الله محمد بن أبي زيد، وأبي جعفر الداودي، ثم قال ابن بشكوال: وكان قد جمع من الكتب كثيرا في كل فن، وكانت جلها بخط يده، وكانت منتخبة مضبوطة صحاحا، أمهات لا يدع فيها شبهة مهملة، وقل ما يجوز عليه فيها خطأ ولا وهم، توفي سنة 400هـ[3].

- أصبغ بن الفرج بن فارس الطائي من أهل قرطبة، يكنى أبا القاسم؛ قال عنه ابن بشكوال: من الحفاظ النبلاء، وكان من أهل اليقظة والنباهة، حافظا للفقه ورأي مالك مشاورا فيه، بصيرا بعقد الوثائق، رحل وحج وروى العلم وأخذ عن أبي الحسن المكي، وعبد الغني بن سعيد وأجاز له أحمد بن نصر الداودي، وتوفي رحمه الله سنة 400هـ، وذكره الذهبي في وفيات سنة 397هـ[4].

- مروان بن علي القطان، أبو عبد الملك، المعروف بالبُونِي؛ وهو من كبار علماء المغرب الإسلامي، فقيه ومحدِّثٌ، رحلَ إلى المشرق وصحب أحمد بن نصر الدَّاوُدِيّ مدّة خمسة أعوام في طرابلس، وأخذ عنه مُعْظَم ما عنده من روايته وتآليفه، وألّف في شرح الموطأ، كتابا مشهورا حسنا، رواه عنه الناس. توفي سنة (440هـ)[5].

1. ينظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (272/6)، والديباج المذهب لابن فرحون (ص144)، وشجرة النور الزكية لابن مخلوف (140/1).
2. ينظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (258/6- 262)، ومعالم الإيمان في معرفة أهل القيروان للدباغ (80/3- 83)، والديباج المذهب لابن فرحون (ص295)، وشجرة النور الزكية لابن مخلوف (140/1).
3. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال (ص25- 28).
4. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال (ص149، 150)، وتاريخ الإسلام للذهبي (341/27، 342).
5. ينظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (259/7)، والصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال (ص582).

**وفاته:** اختلف العلماء في سنة وفاته، والجمهور أنه توفي سنة (402هـ)، وذكر القاضي عياض بأن هذا التاريخ هو الصحيح؛ حيث قال: "قال حاتم الطرابلسي: توفي بتلمسان سنة اثنتين وأربعمائة، وقبره عند باب العقبة، ولم يسمع منه حاتم وكان حيا إذ كان حاتم بالقيروان، وقرأت في بعض التواريخ أن وفاته سنة إحدى عشرة والأول أصحّ"[1].

**ثانيا- التعريف بكتابه (النصيحة) في شرح البخاري**

لقد خلف الإمام الداودي مؤلفات كثيرة في العقيدة والحديث والفقه والأصول، إلا أن هذه المؤلفات أغلبها مفقود، وبعضها لا يزال مخطوطا في خزائن بعض الدول الإسلامية، ومنها ما هو مطبوع ومتداول، ومن أهم هذه المؤلفات:

كتاب (النصيحة): هو كتاب في شرح صحيح البخاري، ويُعتبر أول شرح لصحيح البخاري ظهر في الغرب الإسلامي، كما يعتبر ثاني شروح البخاري على الإطلاق بعد كتاب أعلام السنن للخطابي المتوفى سنة (338هـ).[2]

وذكر هذا الشرح غير واحد من الأئمة، ويصفونه بقولهم مثلا: قاله الداودي في (الشرح) أو شرحه؛ إلا أن اللخمي المتوفى سنة (478هـ) في كتابه التبصرة، صرح باسمه فقال: "وذكر الداودي في (النصيحة) قولًا آخر: إنها تعتد بستة أشهر.."[3] ، كذلك صرح باسمه المازري المتوفى سنة (536هـ) في كتابه المُعْلم بفوائد مسلم فقال: "وحكى الداودي في كتاب (النصيحة) عن أبي بكر النّعالِي: أن الفرض يسقط عنه إذا أراد الحج.."[4].

وهذا الكتاب مفقود ولم يصلنا منه إلا بعض النقول ممن شرحوا صحيح البخاري، قال يوسف الكتاني: "أما عن شرح النصيحة فلا يعرف أثره إلى اليوم"[5].

ويعتبر شرح الإمام الداودي من الشروح المهمة لصحيح البخاري، لذلك اعتمد عليه شراح البخاري من معاصريه، وكل من أتي بعده، ومن هؤلاء:

1- ابن بطال المتوفى سنة (449هـ)، وشرحه على البخاري مطبوع ومتداول، وقد أكثر ابن بطال النقل عن الإمام الداودي في أكثر من سبعة وعشرين موضعا.

1. ينظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (104/7).
2. مدرسة الإمام البخاري في المغرب للكتاني (569/2).
3. التبصرة للخمي (2194/5).
4. المُعْلم بفوائد مسلم للمازي (102/2).
5. مدرسة الإمام البخاري في المغرب للكتاني (569/2- 570).

2- ابن التين المتوفى سنة (611هـ)، وشرحه مفقود، لكن يوجد منه جزء مخطوط تم تحقيقه سنة 2015 م.

3- ابن حجر المتوفى سنة (892هـ) وشرحه على البخاري المسمى بفتح الباري في شرح صحيح البخاري هو عمدة المحدثين والمنشغلين بعلم الحديث؛ ولما قيل لمحمد بن عليّ الشوكاني: أما تشرح الجامع الصحيح للبخاري كما شرحه الآخرون؟ فقال: لا هجرة بعد الفتح؛ يعني: فتح الباري[1].

وينقل ابن حجر كثيرا من شرح الداودي، ويسميه في بعض الأحيان بـ(الداودي الشارح) حتى لا يكاد يخلو باب من أبواب شرحه للبخاري من نقل عن الداودي.

4- ابن الملقن المتوفى سنة (804هـ)، وشرحه المسمى بـ(التوضيح لشرح الجامع الصحيح)، فقد نقل عن الداودي في أكثر من ألف وخمسمائة موضع.

## المطلب الثاني: التعريف بابن الملقن، وكتابه (التوضيح) في شرح البخاري

### أولا- التعريف بابن الملقن

**1-اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:** هو عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري، الأندلسي، التكروري، المصري، الشافعي، المعروف بسراج الدين أبي حفص، وبابن الملقن، ويقال له: ابن النحوي؛ لن أباه كان عالما به[2]، وصفه الحافظ العلائي بقوله: "الشيخ الفقيه الإمام العالم المحدث الحافظ المتقن، شرف الفقهاء والمحدثين والفضلاء"[3]. قال ابن حجر: "وهؤلاء الثلاثة العراقي والبلقيني وابن الملقن، كانوا أعجوبة هذا العصر على رأس القرن"[4].

**2-مولد ونشأته:** ولد ابن الملقن -رحمه الله- بالقاهرة سنة (723هـ) ،وتوفي والده عنه بعد ولادته بعام، فنشأ يتيما، في كفالة زوج أمه ووصيه، فحفظ القرآن، وتفقه بالتقي السبكي، والجمال الإسنوي، والكمال النشائي، والعز ابن جماعة رحمهم الله تعالى[5].

**3-رحلاته:** من خلال النظر في كتب من ترجموا لابن الملقن تبين أنه رحل إلى الكثير من البلدان والتي منها:

1. الحطة في ذكر الصحاح الستة للقنوجي (ص71).
2. ينظر: إنباء الغمر (216/2)، والضوء اللامع للسخاوي (100/6)، والبدر الطالع (508/1).
3. ينظر: لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لابن الأصفوي (ص131).
4. الضوء اللامع للسخاوي (105/6).
5. ينظر: إنباء الغمر (216/2)، والضوء اللامع للسخاوي (100/6)، والبدر الطالع (508/1).

-الشام: دخل الشام في عام (770هـ) وقد ذكر ذلك ابن المقن عن نفسه في التوضيح فقال: "حمص من الشام، رأيتها في رحلتي إليها" كما أشار ابن حجر إلى رحلته فقال: "لما قدم دمشق في سنة سبعين كتب له تقريضا على كتاب تخريج أحاديث الرفاعي".[1].

-بيت المقدس: ذكر ابن الملقن رحلته إلى بيت المقدس ولقائه بالعلائي في (البدر المنير) قائلا: "ما أخبرنا بقية الحفاظ صلاح الدين أبو سعد بن كيكلدي بن عبد الله العلائي، بالقدس الشريف، بقراءتي عليه"، وقد أشار السخاوي إلى رحلته فقال: "قرأ في بيت المقدس على العلائي جامع التحصيل في رواة المراسيل"[2].

-مكة: قال السخاوي: "قرأت بخطه إجازة كتبها وهو بمكة سنة إحدى وستين وسبعمائة تجاه الكعبة قال فيها.."[3]، وهذا ما يدل على رحلته إلى مكة.

**4-شيوخه وتلاميذه ومحنته ووفاته**

**شيوخه:** أخذ ابن الملقن عن الكثير من الشيوخ مما كان له الأثر على علو منزلته العلمية، ومن هؤلاء:

-إبراهيم بن إسحاق بن شرف الدين المناوي، المتوفى سنة (757 هـ) قرأ عليه في الأصول[4].

-أحمد بن عمر بن أحمد النسائي أبو العباس كمال الدين الشافعي، المتوفى سنة (757هـ)، أخذ عنه الفقه[5].

-عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم عز الدين أبو عمر الكناني، المعروف بابن جماعة المتوفى سنة (767هـ)، أخذ عنه الفقه[6].

-يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي، الحافظ، المتوفى سنة (742هـ)، أجاز له[7].

**تلاميذه:** تتلمذ على ابن الملقن الكثيرون وتزاحموا على دروسه، ولرحابة صدره وتواضعه كثر الآخذون عنه، ومن هؤلاء:

1. إنباء الغمر لابن حجر (218/2).
2. الضوء اللامع للسخاوي (101/6).
3. الضوء اللامع للسخاوي (101/6).
4. الدرر الكامنة لابن حجر (17/1).
5. الضوء اللامع للسخاوي (100/6).
6. الضوء اللامع للسخاوي (100/6).
7. ينظر: الدرر الكامنة (457/4)، والضوء اللامع للسخاوي (101/6).

-أحمد بن حسن بن محمد البطائحي المصري الشافعي، المتوفى سنة (810هـ)، كان ملازما لابن الملقن[1].

-أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي، أبو زرعة الحافظ العراقي المشور ابن الحافظ الكبير، المتوفى سنة (826هـ) [2].

-أحمد بن علي ابن حجر الكناني الشافعي، العسقلاني، الشهير بابن حجر المتوفى سنة (852هـ)، تفقه على الملقن وأخذ عنه الحديث، وقرأ عليه شرح المنهاج، وأجاز له، ونقل عنه الكثير في شرحه على البخاري (فتح الباري)[3].

**محنته ووفاته:** ترك ابن الملقن الكثير من المصنفات المهمة، وكان عنده من الكتب ما لا يدخل تحت الحصر، منها ما هو ملكه، ومنها ما هو من أوقاف المدارس سيما الفاضلية، إلا أن هذه الكتب احترقت مع أكثر مسوداته في أواخر عمره، ففقد أكثرها وتغير حال بعضها، توفي ليلة الجمعة سادس عشر ربيع الأول سنة (804هـ)، ودفن بجوار أبيه وتأسف الناس على فقده[4].

**ثانيا: التعريف بكتابه (التوضيح) في شرح البخاري**

اشتغل ابن الملقن بالتصنيف، فترك الكثير من المصنفات المهمة، لأنه كان مشهورا بكثرة التصنيف حتى أنها بلغت ثلاثمائة مجلدة ما بين كبير وصغير، وعنده من الكتب ما لا يدخل تحت الحصر، كما ذكره السخاوي، ومن هذه المصنفات (التوضيح في شرح الجامع الصحيح).

لما كان لعلماء الحديث في مختلف الأزمان اهتماما بالغا بكتاب (صحيح البخاري) فوُجدت الكثير من الشروح على هذا السفر العظيم، وممن شرح هذا الكتاب أيضا الإمام ابن الملقن، وسماه كما في مقدمته (التوضيح لشرح الجامع الصحيح)، وأخذ هذا الكتاب من الوقت إحدى وعشرين سنة، وأشار إلى ذلك ابن الملقن في خاتمة كتابه فقال: "وكان الابتداء في هذا التأليف المبارك في أواخر ذي الحجة سنة ثلاث وستين وسبعمائة، ثم فتر العزم إلى سنة اثنتين وسبعين فشرعتُ فيه، وكانت خاتمته قرب زوال يوم الأحد ثالث وعشرين المحرم من شهور سنة خمس وثمانين وسبعمائة"[5].

1. ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (278/6).
2. ينظر: والضوء اللامع للسخاوي (104/6)، والبدر الطالع، (73/1).
3. ينظر: والضوء اللامع للسخاوي (104/6)، والبدر الطالع، (73/1).
4. الضوء اللامع للسخاوي (105/6)، وإنباء الغمر لابن حجر (218/2).
5. التوضيح في شرح الجامع الصحيح (602/33).

ولا شك أن هذا الكتاب من الكتب المهمة من شروح البخاري، حيث اشتمل على فوائد علمية من مصادر علمية مهمة مفقودة ولم تطبع إلى الآن؛ إضافة إلى العديد من الفوائد الحديثية والقواعد المهمة في العلل ومعرفة أحوال الرواة وذلك بما امتاز به ابن الملقن في الصناعة الحديثية.

## المبحث الثاني: المسائل التي و افق فيها ابنُ الملقن الداوديَّ

**الموضع الأول:** قال البخاري: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ البَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ:

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ، أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا؟ قَالَ: "نَعَمْ، قَالَ: فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى".

قَالَ سُلَيْمَانُ: فَقَالَ الحَكَمُ، وَسَلَمَةُ، - وَنَحْنُ جَمِيعًا جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ بِهَذَا الحَدِيثِ - قَالاَ: سَمِعْنَا مُجَاهِدًا، يَذْكُرُ هَذَا، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنِ الحَكَمِ، وَمُسْلِمٍ البَطِينِ، وَسَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعَطَاءٍ، وَمُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَتِ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُخْتِي مَاتَتْ.

وَقَالَ يَحْيَى، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَتِ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ.

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَتِ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ نَذْرٍ.

وَقَالَ أَبُو حَرِيزٍ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَتِ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَاتَتْ أُمِّي وَعَلَيْهَا صَوْمُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا"[1].

قال ابن الملقن: "في الحديث: إِنَّ أُمِّي عَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ إن أمي عليها صوم شهر، وفي الأخرى: صَوْمُ نَذْرٍ، وفي أخرى: إِنَّ أُخْتِي، وليس اضطرابًا خلاف قول عبد الملك: إنه اضطراب عظيم يدل على وهم الرواة وبدونه يقبل الحديث"[2].

وقال الداودي: "ليس هذا مما يُضعفه، وقد يحتمل أن يكون هؤلاء كلهم سألوه، وروى في بعض الأوقات عن بعضهم وفي بعضها عن الآخرين".

ثم قال الداودي: "ولعل مالكًا لم يبلغه هذا الحديث أو ضعفه لما في سنده من الخلاف"[3].

وتبِع ابن الملقن الداودي بقوله: "ولقد أصاب الداودي".

1. ذكره البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ، (3/35، 36) رقم (1953).
2. في كتاب التوضيح (يعلّ) وهو خطأ؛ والصواب ما أثبته كما في عمدة القاري للعيني (11/62).
3. التوضيح لشرح الجامع الصحيح (13/387).

**الموضع الثاني:** روى البخاري بسنده: "عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾[1] وَرَهْطَكَ مِنْهُمُ المُخْلَصِينَ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى صَعِدَ الصَّفَا فَهَتَفَ: «يَا صَبَاحَاهْ» فَقَالُوا: مَنْ هَذَا؟، فَاجْتَمَعُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ: «أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلًا تَخْرُجُ مِنْ سَفْحِ هَذَا الجَبَلِ، أَكُنْتُمْ مُصَدِّقِيَّ؟» قَالُوا: مَا جَرَّبْنَا عَلَيْكَ كَذِبًا..."[2].

قال ابن الملقن: "وهذا الخبر مرسل صحابي؛ لأن ابن عباس يومئذ لم يخلق، كما نبَّه عليه الداودي".

وتبع ابن الملقن الداوديَّ بقوله: "وهو لائح"[3]. و(لائحٌ) بمعنى: بارز وظاهر[4].

ومرسل الصحابي هو الخبر الذي أرسله الصحابي الصغير عن النبي ﷺ؛ كابن عباس، وابن الزبير، ونحوهما ممن لم يحفظ عن النبي ﷺ إلا اليسير، وكذا الصحابي الكبير فيما ثبت عنه أنه لم يسمعه إلا بواسطة، فحكمه الوصل المقتضي للاحتجاج به[5].

**الموضع الثالث:** قال البخاري: "وَيُذْكَرُ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ، أَنَّ أَنَسًا ﷺ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ كَتَبَ لَهُ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:«وَلاَ يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلاَ يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ»"[6].

قال ابن الملقن[7]: المعلق أولًا أسنده الترمذي[8] محسنًا له، قال: وعليه عامة العلماء.

وقال الترمذي: سألت محمدًا عن حديث سالم، عن أبيه: كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة فقال: أرجو أن يكون محفوظًا، وسفيان بن حسين صدوق.

وقال الداودي: "إنه حديث ثابت".

ثم علقَّ ابنُ الملقن على الداودي موافقا له بقوله: ولا عبرة بمن طعن في اتصاله، فقد صححه الأئمة، قال الحاكم: وهو صحيح على شرط مسلم، وأوضحه[9].

1. سورة الشعراء الآية: (214).
2. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تَفْسِيرِ القُرْآنِ، سُورَةُ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ، (179/6) رقم (4971).
3. التوضيح لشرح الجامع الصحيح (599/23).
4. لسان العرب لابن منظور (586/2).
5. ينظر: فتح المغيث، للسخاوي (192/1).
6. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزَّكَاةِ، باب لاَ يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلاَ يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، (116/2، 117) رقم (1450).
7. التوضيح لشرح الجامع الصحيح (360/10- 362).
8. ينظر: سنن الترمذي، كتاب الزَّكَاةِ، باب مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الإِبِلِ وَالغَنَمِ، (8/3) رقم (621).
9. ينظر: المستدرك على الصحيحين (548/1).

وأخرج البخاري في كتاب الجهاد: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ لَمَّا اسْتُخْلِفَ بَعَثَهُ إِلَى البَحْرَيْنِ وَكَتَبَ لَهُ هَذَا الكِتَابَ وَخَتَمَهُ بِخَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ.."[1].

قال الحاكم: وتفرد البخاري بإخراجه من وجه علا فيه عن الأنصاري عن ثُمَامَةَ، وحديث حماد بن سلمة عن ثمامة، وَحَدِيثُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ أَصَحُّ وَأَشْفَى، وَأَتَمُّ مِنْ حَدِيثِ الْأَنْصَارِيِّ[2].

وقال الدارقطني: إِسْنَادٌ صَحِيحٌ وَكُلُّهُمْ ثِقَاتٌ[3].

قال البيهقي: وقد اعتمد محمد -يعني: البخاري- على عبد الله بن المثنى؛ لِكَثْرَةِ الشَّوَاهِدِ لِحَدِيثِهِ هَذَا بِالصِّحَّةِ[4].

ثم قال ابن الملقن[5]: وقال الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ كَبِيرٌ فِي هَذَا الْبَابِ يَشْهَدُ بِكَثْرَةِ الْأَحْكَامِ الَّتِي فِي حَدِيثِ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَيْنِ لَمْ يُخَرِّجَا لِسُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ الْوَاسِطِيِّ، وهو أَحَدُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وغيره، وَيُصَحِّحُهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ أَدْنَى إِرْسَالٍ، فَإِنَّهُ شَاهِدٌ صَحِيحٌ لِحَدِيثِ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ.[6]

1. البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد، باب مَا ذُكِرَ مِنْ دِرْعِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَصَاهُ، وَسَيْفِهِ وَقَدَحِهِ، (82/4) رقم (3106).
2. ينظر: المستدرك على الصحيحين (548/1).
3. سنن الدارقطني، كتاب الزكاة، باب زكاة الإبل والغنم (16/3).
4. معرفة السنن والآثار، كتاب الزكاة، كَيْفَ فَرَضَ الصَّدَقَةَ؟ (18/6).
5. التوضيح لشرح الجامع الصحيح (375/10).
6. ينظر: المستدرك على الصحيحين (549/1).

## المبحث الثالث: المسائل التي اعترض فيها ابنُ الملقن على الداوديَّ، وكان الاعتراض في محله.

**الموضع الأول:** قال البخاري: "حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: -لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ ذَكَرَهُ- وَلَكِنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ الغَائِطَ فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلاَثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَالتَمَسْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْهُ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَخَذَ الحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ»"[1].

قال ابن الملقن بعد التعريف برواة الحديث: "فائدة: في البخاري أيضا عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث، زهري تابعي، وليس فيه غيرهما، ووقع في كتاب الداودي وابن التين أن عبد الرحمن الواقع في رواية البخاري هو ابن عبد يغوث، وهو وهمٌ منهما فاجتنبه"[2].

فتعقب ابنُ الملقن الداوديَّ بقوله: "وهو وهمٌ منهما فاجتنبه"؛ أي: الوهم وقع من الداودي ومن ابن التين بعده.

ويظهر: أن الاعتراض في محله؛ فإنَّ عبد الرحمن هذا روى عن أبيه، وهو الأسود بن يزيد التابعيُّ المشهورُ، وأمَّا الأسود بن عبد يغوث فمات كافرًا بمكة إما قبل الهجرة وإمَّا بعدها".

وترجمة عبد الرحمن بن الأسود المقصود في الحديث هنا هو: عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النخعي، ابن قيس، كنيته: أبو حفص، حدث عن: أبيه، وعمه؛ علقمة بن قيس، وعائشة، وابن الزبير، وغيرهم. وأدرك أيام عمر، وحدث عنه: الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، ومحمد بن إسحاق، وغيرهم.

وثقه يحيى بْن مَعِين، وقال أحمد بْن عَبد اللَّهِ العِجْلِيّ ثقة في الحديث، وكذلك وثقه النَّسَائي، وقال عنه الذهبي: الكوفي، الفقيه، الإمام ابن الإمام. توفي سنة (99هـ)[3].

والآخر: هو عَبْد الرَّحْمَنِ بن الأسود بن عَبْد يغوث بن وهب بن عَبْد مناف بن زهرة القرشي الزُّهْرِيّ، كنيته أَبُو مُحَمَّد المدني، وُلد عَلَى عهد رَسُول اللَّهِ ﷺ، وله دار بالمدينة، روى عن: أُبَيّ بْن كعب، وعُمَر بْن الخطاب، وعَمْرو بْن العاص، وأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وابنته عَائِشَة أم المؤمنين، ورَوَى عَنه: سُلَيْمان بْن يسار، وعُبَيد الله بْن عدي بن الخيار، وأَبُو سلمة بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْن عوف.

قَال أَحْمَد العجلي: تَابِعِيّ، مدني، ثقة، رجل صالح من كبار التابعين. وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ: تَابِعِيّ ثِقَة، وذكره ابنُ حِبَّان في الثقات، وقال: يُقَال إِن لَهُ صُحْبَة، وَكَانَ أَبوهُ من الْمُسْتَهْزِئِينَ برَسُول اللَّهِ ﷺ.

1. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوُضُوءِ، باب لاَ يُسْتَنْجَى بِرَوْثٍ، (43/1) رقم (156).
2. التوضيح لشرح الجامع الصحيح (160/4).
3. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (252/5) ومعرفة الثقات للعجلي (72/2) وتهذيب الكمال للمزي (531/16) وسير أعلام النبلاء للذهبي (11/5).

وقال ابن الأثير عن أبيه: وكان الأسود من المستهزئين الذين قال اللَّه تعالى فيهم: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِءِينَ ﴾[1][2].

**الموضع الثاني:** روى البخاري بسنده عن "عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الحَلْوَاءَ، وَيُحِبُّ العَسَلَ، وَكَانَ إِذَا صَلَّى العَصْرَ أَجَازَ عَلَى نِسَائِهِ فَيَدْنُو مِنْهُنَّ، فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ، فَاحْتَبَسَ عِنْدَهَا أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَحْتَبِسُ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِي: أَهْدَتْ لَهَا امْرَأَةٌ مِنْ قَوْمِهَا عُكَّةَ عَسَلٍ، فَسَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً، فَقُلْتُ: أَمَا وَاللَّهِ لَنَحْتَالَنَّ لَهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسَوْدَةَ، قُلْتُ: إِذَا دَخَلَ عَلَيْكِ فَإِنَّهُ سَيَدْنُو مِنْكِ، فَقُولِي لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكَلْتَ مَغَافِيرَ، فَإِنَّهُ سَيَقُولُ: لاَ، فَقُولِي لَهُ: مَا هَذِهِ الرِّيحُ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوجَدَ مِنْهُ الرِّيحُ، فَإِنَّهُ سَيَقُولُ: سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ، فَقُولِي لَهُ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ العُرْفُطَ، وَسَأَقُولُ ذَلِكِ: وَقُولِيهِ أَنْتِ يَا صَفِيَّةُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى سَوْدَةَ، قُلْتُ: تَقُولُ سَوْدَةُ: وَالَّذِي لاَ إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَقَدْ كِدْتُ أَنْ أُبَادِرَهُ بِالَّذِي قُلْتِ لِي وَإِنَّهُ لَعَلَى البَابِ، فَرَقًا مِنْكِ، فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكَلْتَ مَغَافِيرَ؟ قَالَ: «لاَ» قُلْتُ: فَمَا هَذِهِ الرِّيحُ؟ قَالَ: «سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ»..." الحديث[3].

قال ابن الملقن: "قال الداودي: وقوله هنا إن التي سقت العسل حفصة، غلط؛ لأن حفصة هي التي تظاهرت مع عائشة في هذِه القصة، وإنما شربه عند صفية بنت حيي، وقيل: عند زينب، وقد سلف الخلف في ذلك في التفسير وأن الأصح أنها زينب"[4].

فتعقب ابن الملقن هنا الداوديَّ بقوله السابق: "وقد سلف الخلف في ذلك في التفسير وأن الأصح أنها زينب".

حيث قال في شرحه لكتاب تَفسير القُرْآنِ: "واختلف في التي شرب في بيتها العسل، فعند البخاري زينب كما ترى... وقال النسائي: إسناده صحيح غاية"[5].

وحديث البخاري الذي يقصده: ما رواه بسنده عَن عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَشْرَبُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَيَمْكُثُ عِنْدَهَا، فَوَاطَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ عَلَى، أَيَّتُنَا دَخَلَ عَلَيْهَا فَلْتَقُلْ لَهُ: أَكَلْتَ مَغَافِيرَ، إِنِي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ

1. سورة الحجر الآية: (95).
2. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (253/5)، ومعرفة الثقات للعجلي (72/2)، وسؤالات الحاكم للدارقطني (ص287)، والثقات لابن حبان (251/3)، وتهذيب الكمال (525/16)، وأسد الغابة لابن الأثير (142/3)، وسير أعلام النبلاء (11/5).
3. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحِيَلِ، باب مَا يُكْرَهُ مِنَ احْتِيَالِ المَرْأَةِ مَعَ الزَّوْجِ وَالضَّرَائِرِ، (26/9) رقم (6972).
4. التوضيح لشرح الجامع الصحيح (88/32).
5. التوضيح لشرح الجامع الصحيح (429/23).

مَغَافِيرَ، قَالَ: «لاَ، وَلَكِنِّي كُنْتُ أَشْرَبُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، فَلَنْ أَعُودَ لَهُ، وَقَدْ حَلَفْتُ، لاَ تُخْبِرِي بِذَلِكَ أَحَدًا»[1].

ويتبين: أن اعتراض ابن الملقن على الداودي في محله، وقد أوضح ابن حجر: أن كلام الداودي مردود؛ ولا يوجد غلط، وإنما هي قصة أخرى، ثم قال: والحديث الصحيح لا يرد بمثل هذا[2].

**الموضع الثالث:** قال البخاري: "حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عن حُصَيْنٍ، عن أَبِي وَائِلٍ، قال: حَدَّثَنِي مَسْرُوقُ بنُ الأَجْدَعِ، قال: حَدَّثَتْنِي أُمُّ رُومَانَ، وهِيَ أُمُّ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قالت: بَيْنَا أَنَا قَاعِدَةٌ أَنَا وَعَائِشَةُ؛ إِذْ وَلَجَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الأَنْصَارِ فقالت: فَعَلَ اللَّهُ بِفُلاَنٍ وَفَعَلَ..."[3].

قال ابن الملقن: "وقال الداودي في رواية أبي وائل عن مسروق، عن أم رومان بعض الوهم؛ لأن أم مسطح قرشية، وهي قد قالت: بينا أنا قاعدة أنا وعائشة؛ إذ ولجت امرأة من الأنصار"[4].

ويتبين: أن الوهم الذي يشير إليه الإمام الداودي هو: الإرسال، كما ذكره الأئمة؛ منهم ابن عبد البر فقال: "رواية مسروق عنها مرسلة"[5]، وقال الحميدي: "كان بعض من لقينا من البغداديين الحفاظ يقول: الإرسال في هذا الحديث بَيِّن"[6].

وسبب الإرسال القول: بأن أم رُومَان توفيت فِي حَيَاة النَّبِي ﷺ، ومسروقا لم يُشَاهد النَّبِي ﷺ بِلَا خلاف.

واعترض ابن الملقن على الداودي بقوله: وقول مسروق بن الأجدع: (حدثتني أم رومان) صريح في سماعه منها"[7].

وقال قبل ذلك: "وأحسب العلة التي دخلت عليهما اتصال السند وثقة رجاله ،فلم يفكر فيما وراء ذلك، فهي العلة التي دخلت على البخاري حتى خرجه.

1. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تَفْسِيرِ القُرْآنِ، باب ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التحريم، من الآية 1]، (156/6) رقم (4912).
2. فتح الباري شرح صحيح البخاري (343/12).
3. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المَغَازِي، باب حَدِيثِ الإِفْكِ، (120/5) رقم (4143).
4. التوضيح لشرح الجامع الصحيح (283/21).
5. الاستيعاب، لابن عبد البر (1937/4).
6. الجمع بين الصحيحين (308/4).
7. التوضيح لشرح الجامع الصحيح (282/21).

وأما مسلم فلم يخرجه، ورجاله على شرطه، وأحسبه فطن لاستحالته فتركه. وقول الحربي: سألها، وله خمس عشرة سنة.

فعلى هذا كان له وقت وفاة رسول الله ﷺ بضع عشرة سنة، فما الذي منعه أن يسمع من رسول الله ﷺ [1]؟.

ثم قال ابن الملقن: "لكن البخاري لما ذكر رواية علي بن زيد بن جدعان عن القاسم: ماتت أم رومان زمن رسول الله ﷺ، قال: فيه نظر؛ -أي: لضعف علي وانقطاع حديث القاسم-، وحديث مسروق أسند"[2].

ويتبين أن الاعتراض في محله، ويؤيد ذلك قول ابن حجر "وَالَّذِي ظَهَرَ لِي بَعْدَ التَّأَمُّلِ أَنَّ الصَّوَابَ مَعَ الْبُخَارِيِّ؛ لِأَنَّ عُمْدَةَ الْخَطِيبِ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي دَعْوَى الْوَهَمِ الِاعْتِمَادُ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ أُمَّ رُومَانَ مَاتَتْ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ سَنَةَ أَرْبَعٍ، وَقيل: سنة خمس، وَقيل: سِتّ، وَهُوَ شَيْء ذكره الْوَاقِدِيّ وَلَا يتعقب الْأَسَانِيدُ الصَّحِيحَةُ بِمَا يَأْتِي عَنِ الْوَاقِدِيِّ"[3].

1. التوضيح لشرح الجامع الصحيح (438/19).
2. ينظر: التاريخ الأوسط، للبخاري (38/1)، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح (438/19).
3. فتح الباري شرح صحيح البخاري (438/7).

## المبحث الرابع: المسائل التي اعترض فيها ابنُ الملقن على الداوديَّ، وكان الاعتراض في غير محله

**الموضع الأول:** روى البخاري بسنده... "قال أَبُو بَكْرِ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ، يَقُولُ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَخُو عَائِشَةَ عَلَى عَائِشَةَ، فَسَأَلَهَا أَخُوهَا عَنْ غُسْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَدَعَتْ بِإِنَاءٍ نَحْوًا مِنْ صَاعٍ، فَاغْتَسَلَتْ، وَأَفَاضَتْ عَلَى رَأْسِهَا، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَهَا حِجَابٌ»[1].

قال ابن الملقن: "أخو عائشة هو أخوها من الرضاعة، كما جاء مصرحًا به في (صحيح مسلم)، واسمه فيما قيل: عبد الله بن يزيد، أفاده النووي[2].

وقال مسلم في (الطبقات): عبد الله بن يزيد رضيع عائشة.

وقال الداودي في (شرحه) فيما رأيته إنه أخوها عبد الرحمن.

وتعقب ابنُ الملقن الداوديَّ بقوله: "وهذا وهمٌ منه".

فأراد ابن الملقن بحديث مسلم؛ هو قوله: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا سَلَّامُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيدَ، رَضِيعِ عَائِشَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مَيِّتٍ تُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مِائَةً، كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ، إِلَّا شُفِّعُوا فِيهِ»[3].

وحديث مسلم هذا قال عنه ابن حجر في شرحه على البخاري: "وَلَمْ يَتَعَيَّنْ عِنْدِي أَنَّهُ الْمُرَادُ هُنَا؛ لِأَنَّ لَهَا أَخًا آخَرَ مِنَ الرَّضَاعَةِ، وَهُوَ كَثِيرُ بْنُ عُبَيْدٍ رَضِيعُ عَائِشَةَ رَوَى عَنْهَا أَيْضًا"[4].

وقد تعقب العيني كلام ابن الملقن: "وَقَالَ الدَّاوِدِيّ فِي شَرحه: إِنَّه أَخُوهَا عبد الرَّحْمَن. قيل: إِنَّه وهم مِنْهُ، وَقيل: هُوَ أَخُوهَا لأمها، وَهُوَ الطُّفَيْل بن عبد الله... قلت: لَا يلْزم من هَذَا أَن يكون هُوَ عبد الله بن يزِيد؛ لِأَن لَهَا أَخا آخر من الرضَاعَة، وَهُوَ كثير بن عبيد رَضِيع عَائِشَة، رَضِي الله تَعَالَى عَنْهَا، روى عَنْهَا أَيْضا، وَالظَّاهِر أَنه لم يتَعَيَّن، وَالْأَقْرَب أَنه عبد الرَّحْمَن"[5].

1. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الغُسْلِ باب الغُسْلِ بِالصَّاعِ وَنَحْوِهِ، (59/1) رقم (251).
2. ينظر: شرح النووي على مسلم (4/4).
3. أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجَنَائِزِ، باب مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مِائَةٌ شُفِّعُوا فِيهِ، (654/2) رقم (947).
4. فتح الباري شرح صحيح البخاري (365/1).
5. عمدة القاري (197/3).

مما سبق يتبين: أن كلام الداودي أقرب للصواب؛ لأن ابن حجر كأنه موافق، فلم يجزم في قوله ما جزم به ابن الملقن، وقد تبع العيني كلام الداودي.

**الموضع الثاني:** قال البخاري: "حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ، سَمِعْتُ سُوَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ، قَالَ: لَقِيتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ ﷺ، فَقَالَ: أَخَذْتُ صُرَّةً مِائَةَ دِينَارٍ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «عَرِّفْهَا حَوْلًا»، فَعَرَّفْتُهَا حَوْلًا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: «عَرِّفْهَا حَوْلًا» فَعَرَّفْتُهَا، فَلَمْ أَجِدْ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ ثَلاَثًا، فَقَالَ: «احْفَظْ وِعَاءَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا»، فَاسْتَمْتَعْتُ، فَلَقِيتُهُ بَعْدُ بِمَكَّةَ، فَقَالَ: لاَ أَدْرِي ثَلاَثَةَ أَحْوَالٍ، أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا"[1].

قال ابن الملقن[2]: وقال الداودي: الشك من سلمة.

وتعقبه بقوله: قلت: لا، من أُبَيّ؛ أي: أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ ﷺ.

وقد بدأ ابن الملقن بقول ابن حزم: "هَذَا حَدِيثٌ ظَاهِرُهُ صِحَّةُ السَّنَدِ، إلَّا أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ كُهَيْلٍ أَخْطَأَ فِيهِ بِلَا شَكٍّ"[3]، ثم أعقبه بكلام الداودي، واعترض عليه.

واستدل ابن الملقن في الرد على الداودي بقول ابن بطال والمنذري؛ حيث قال ابن بطال: إن سويد بن غفلة قد وقف عليه أبي بن كعب مرة أخرى حين لقيه بمكة، فقال: لا أدرى ثلاثة أحوال أم حولا واحدا. وتبعه المنذري فقال: إن اللقطة تعرف ثلاثة أعوام؛ لأن سويد بن غفلة قد وقف عليه أبي بن كعب مرة أخرى من لقيه بمكة، فقال: لا أدري ثلاثة أحوال أو حولًا واحدًا[4].

ويتبين: أن اعتراض ابن الملقن فيه نظر؛ لأن الداودي وافق أكثر الأئمة، فقد أخرج هذا الحديث أَبُو دَاوُد الطَّيَالِسِيّ في مسنده وقال: "قَالَ شُعْبَةُ: فَلَقِيتُ سَلَمَةَ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَالَ: لَا أَدْرِي ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا"[5].

1. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فِي اللُّقَطَةِ، باب إِذَا أَخْبَرَهُ رَبُّ اللُّقَطَةِ بِالعَلاَمَةِ دَفَعَ إِلَيْهِ، (124/3) رقم (2426).
2. ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (511/15- 516).
3. المحلى لابن حزم (117/7).
4. شرح صحيح البخاري لابن بطال (545/6).
5. مسند أبي داود الطيالسي (447/1) رقم (554).

وعند مسلم والنسائي والبيهقي: قَالَ بَهْزٌ، قَالَ شُعْبَةُ: فَسَمِعْتُهُ –أي: سَلَمَةَ بْنَ كُهَيْلٍ- بَعْدَ عَشْرِ سِنِينَ، فَقَالَ: عَرِّفْهَا عَاما وَاحِدا[1].

ثم قال البيهقي: "وكَأَنَّ سَلَمَةَ بْنَ كُهَيْلٍ كَانَ يَشُكُّ فِيهِ، ثُمَّ يَذْكُرُ فَيَثْبُتُ عَلَى عَامٍ وَاحِدٍ"[2].

واعترض ابن حجر ابنَ بطال بقوله: "وَلَمْ يُصِبْ فِي ذَلِكَ"[3].

**الموضع الثالث:** أخرج البخاري بسنده عن "شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي نَمِرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَذْكُرُ أَنَّ رَجُلا دَخَلَ يوم الجُمُعَةِ مِنْ بَابٍ كَانَ وِجَاهَ المِنْبَرِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِما، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ المَوَاشِي، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يُغِيثُنَا، قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا» قَالَ أَنَسُ: وَلاَ وَاللَّهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ، وَلاَ قَزَعَةً وَلاَ شَيْئًا وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ، وَلاَ دَارٍ قَالَ: فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ التُّرْسِ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ، انْتَشَرَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ، قَالَ: وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتّا، ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ البَابِ فِي الجُمُعَةِ المُقْبِلَةِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يُمْسِكْهَا، قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا، وَلاَ عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الآكَامِ وَالجِبَالِ وَالآجَامِ وَالظِّرَابِ وَالأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ» قَالَ: فَانْقَطَعَتْ، وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ قَالَ شَرِيكٌ: فَسَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَهُوَ الرَّجُلُ الأَوَّلُ؟ قَالَ: «لاَ أَدْرِي»"[4].

الشاهد في فقوله: (سِتًّا)، وروي (سَبْتا).

قال ابن الملقن: "وقوله: (مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتّا) هو بسين مهملة، ثم باء موحدة، ثم مثناة فوق، أي: قطعة من الزمان، وأصل السبت القطع، وقد رواه الداودي (سِتًّا) وفسره ستة أيام، وهو تصحيف"[5].

وتعقبه ابن حجر بقوله: "وَتُعُقِّبَ بِأَنَّ الدَّاوُدِيَّ لَمْ يَنْفَرِدْ بِذَلِكَ فَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِي هُنَا (سِتّا)، وَكَذَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ عَنْ شَرِيكٍ، وَوَافَقَهُ أَحْمَدُ مِنْ رِوَايَةِ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ وَكَأَنَّ مَنِ ادَّعَى أَنَّهُ تَصْحِيفٌ اسْتَبْعَدَ اجْتِمَاعَ قَوْلِهِ (سِتًّا) مَعَ قَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ الْآتِيَةِ: (سَبْعًا)، وَلَيْسَ بِمُسْتَبْعَدٍ؛ لِأَنَّ

1. أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللُّقَطَة، (1350/3) رقم (1723)، والنسائي في السنن، كتاب اللُّقَطَة، ذِكْرُ اخْتِلَافِ أَلْفَاظِ النَّاقِلِينَ لِخَبَرِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ فِي اللُّقَطَةِ (350/5) رقم (5792)، والبيهقي في السنن كتاب اللُّقَطَة، باب بَيَانِ مُدَّةِ التَّعْرِيفِ (320/6) رقم (12091).
2. سنن البيهقي (320/6) رقم (12092).
3. فتح الباري لابن حجر (79/5).
4. أخرجه البخاري في صحيحه، أَبْوَابُ الِاسْتِسْقَاءِ، باب الِاسْتِسْقَاءِ فِي المَسْجِدِ الجَامِعِ، (28/2) رقم (1013).
5. التوضيح لشرح الجامع الصحيح (246/8).

مَنْ قَالَ (سِتًّا) أَرَادَ سِتَّةَ أَيَّامٍ تَامَّةً، وَمَنْ قَالَ: (سَبْعًا) أَضَافَ أَيْضا يَوْما مُلَفَّقا مِنَ الْجُمُعَتَيْنِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ عَنْ شَرِيكٍ (فَمُطِرْنَا مِنْ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ) [1] وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّسَفِيِّ (فَدَامَتْ جُمْعَةً) وَفِي رِوَايَةِ عَبْدُوسٍ وَالْقَابِسِيِّ فِيمَا حَكَاهُ عِيَاضٌ (سَبَّتْنَا) كَمَا يُقَالُ: (جَمَّعَتْنَا)"[2].

وقال العيني: "وعند الداودي: (سِتًّا) بسين مكسورة، وفسَّره: ستة أيام، وَوُهِّم في ذلك، وليس جيّدا، بل الواهم مَنْ وهَّمَهُ؛ لأن في (الصحيح): (فَمَا زِلْنَا نُمْطَرُ حَتَّى كَانَتِ الجُمُعَةُ الأُخْرَى) [3] فهذا يُبيّن صحة ما ذهب إليه الداودي، ويُوهن قول مَنْ قال: (أراد بالسبت القطعة من الزمان)؛ لأنه قال: أصل السَّبْت: القطع، وإنما أراد: اليوم المسّمى بالسّبْت"[4]

والقائل (سَبْتا): قِطْعَةٌ مِنَ الزَّمَانِ؛ هو النووي تبعا لغيره، كما قاله ابن حجر[5].

ومما سبق يتبين: أن اعتراض ابن الملقن على الداودي في غير محله.

1. أخرجه البخاري في صحيحه، أَبْوَابُ الِاسْتِسْقَاءِ، باب الدُّعَاءِ إِذَا تَقَطَّعَتِ السُّبُلُ مِنْ كَثْرَةِ المَطَرِ، (29/2) رقم (1017).
2. فتح الباري لابن حجر (504/2).
3. أخرجه البخاري في صحيحه، أَبْوَابُ الِاسْتِسْقَاءِ، باب رَفْعِ النَّاسِ أَيْدِيَهُمْ مَعَ الإِمَامِ فِي الِاسْتِسْقَاءِ، (31/2) رقم (1029). وفيه قال البخاري: "قَالَ أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلاَلٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ أَعْرَابِيٌّ مِنْ أَهْلِ البَدْوِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الجُمُعَةِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ المَاشِيَةُ، هَلَكَ العِيَالُ، هَلَكَ النَّاسُ، «فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ يَدْعُو، وَرَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ مَعَهُ يَدْعُونَ»، قَالَ: فَمَا خَرَجْنَا مِنَ المَسْجِدِ حَتَّى مُطِرْنَا، فَمَا زِلْنَا نُمْطَرُ حَتَّى كَانَتِ الجُمُعَةُ الأُخْرَى،.." الحديث.
4. نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار، للعيني (282/5).
5. ينظر: فتح الباري لابن حجر (504/2).

## الخاتمة

**نتائج البحث**

بعد هذا العرض المختصر لهذا الموضوع يمكن تقرير النتائج الآتية:

**أولا- النتائج المتعلقة بالهدف الأول والتي تم التوصل إليها من خلال المبحث الأول:**

1- أن الإمام الداودي أحد الأئمة النقاد المعتبرين الذين ظهرت شخصياتهم في نقد الرواة والمرويات، وكان له الأثر الظاهر في النقد وبيان العلل. وكان كتابه (النصيحة) في شرح صحيح البخاري من الكتب المهمة، فأغلب من شرحوا صحيح البخاري اعتمدوا عليه، حتى وصفه ابن حجر في الفتح بـ(الشارح)، وبالرغم من فقدان هذا الكتاب إلا أنه يُعتبر أول شرح لصحيح البخاري ظهر في الغرب الإسلامي.

2- اتبع الإمام ابن الملقن منهجية واضحة في نقل كلام من سبق من شراح البخاري، وكان مميزا في ترجيع الأقوال، كذلك في الاعتماد على أقوال الداودي، أو النقد والاعتراض، مما يدل على مكانته العلمية واعتنائه بكتب السابقين.

وعُدَّ كتابه (التوضيح) في شرح صحيح البخاري من الكتب المهمة أيضا بسبب كثرة فوائده العلمية، وبسبب أنه مصدر مهم لمراجع فُقدت ولم تُطبع بعد، ومن هذه الكتب المفقودة كتاب الداودي (النصيحة).

**ثانيا- النتائج المتعلقة بالهدف الثاني والتي تم التوصل إليها من خلال المبحث الثاني:**

1-في الحديث الأول وقع اختلاف واضطراب في الحديث في الظاهر، ومن العلماء من حكم على وهم الرواة فيه، إلا أن الداودي حكم على هذه العلة بأنها غير قادحة في الحديث، لاحتمال أن يكون هؤلاء كلهم سألوه، وروى في بعض الأوقات عن بعضهم وفي بعضها عن الآخرين، ثم تعقبه ابن الملقن موافقا له بقوله: ولقد أصاب الداودي.

2-أشار الداودي إلى أن الخبر الذي رواه ابن عباس في الحديث الثاني هو خبر مرسل؛ لأنه قبل ولادته، وتعقبه ابن الملقن موافقا له، مبينا أن الداودي هو الذي نبَه على ذلك، ومن هذا يظهر لنا أن ابن الملقن والداودي يقبلان مراسيل الصحابة مطلقا.

3-وافق ابن الملقن الإمام الداودي في الحكم على حديث البخاري المعلق: "وَيُذْكَرُ عَنْ سَالِمٍ، عَن ابْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- عَنِ النَّبِيِّ ﷺ "، وحكم الداودي على أن الحديث ثابت، وتعقبه ابن الملقن موافقا له بقوله: ولا عبرة بمن طعن في اتصاله، فقد صححه الأئمة.

**ثالثا- النتائج المتعلقة بالهدف الثالث والتي تم التوصل إليها من خلال المبحث الثالث:**

1-اعترض ابن الملقن على قول الداودي في الحديث الأول: أن عبد الرحمن بن الأسود هو ابن عبد يغوث. وكان الاعتراض في محله؛ لأنَّ عبد الرحمن المذكور روى عن أبيه، وهو الأسود بن يزيد التابعيُّ المشهورُ، وأمَّا الأسود بن عبد يغوث فمات كافرًا بمكة إما قبل الهجرة وإمَّا بعدها.

2-في الحديث الثاني ذكر الداودي: أن رواية التي سقت العسل حفصة غلط، وإنما الصواب صفية بنت حيي، فتعقبه ابن الملقن بأن الأصح هي زينب، وكان الاعتراض في محله، فهي قصة أخرى، ولا يُرد الصحيح بمثل هذا.

3-في الحديث الثالث أشار الداودي إلى الإرسال في رواية أبي وائل عن مسروق عن أم رومان؛ لأنها توفيت فِي حَيَاة النَّبِي ﷺ، ومسروقٌ لم يُشَاهد النَّبِي ﷺ. واعترض ابن الملقن على الداودي أن (حدثتني أم رومان) صريح في سماعه منها. والبخاري يرى أن رواية: ماتت أم رومان زمن رسول الله ﷺ فيها انقطاع. ومن ادعى الوهم كان مستنده ما ذكره الْوَاقِدِيّ، وقول البخاري مقدم على قول الواقدي.

**رابعا- النتائج المتعلقة بالهدف الرابع والتي تم التوصل إليها من خلال المبحث الرابع:**

1-في الحديث الأول ذكر الداودي أن المراد بـ(وَأَخُو عَائِشَةَ) إنه أخوها عبد الرحمن، واعترضه ابن الملقن بأنه وهم، وإنما هو عبد الله بن يزيد. وكان الاعتراض في غير محله؛ لأنه قد تعقب العيني كلام ابن الملقن: من أنه لَا يلْزم من هَذَا أَن يكون هُوَ عبد الله بن يزِيد، لِأَن لَهَا أَخا آخر من الرضَاعَة، وَهُوَ كثير بن عبيد، روى عَنْهَا أَيْضا، ثم قال: "وَالْأَقْرَب أَنه عبد الرَّحْمَن"، كذلك ابن حجر وكأنَّه موافق للداودي، فلم يجزم في قوله ما جزم به ابن الملقن.

2-في الحديث الثاني ذكر الداودي أن الشك من سلمة. وتعقبه ابن الملقن بقوله: قلت: لا، من أُبَيّ؛ أي: أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ، وكان مستند ابن الملقن في الرد على الداودي بقول ابن بطال والمنذري. وكان الاعتراض فيه نظر؛ لأن الداودي وافق أكثر الأئمة، كما في روايات أبي دَاوُد الطَّيَالِسِيّ، ومسلم والنسائي والبيهقي، وإضافة إلى اعتراض ابن حجر على ابن بطال بقوله: "وَلَمْ يُصِبْ فِي ذَلِكَ".

3-في الحديث الثالث (سِتًّا) و(سَبْتا)، فرواه الداودي (سِتًّا) وفسره ستة أيام، واعترضه ابن الملقن بأنه تصحيف. وقال: (سَبْتا)؛ أي: قطعة من الزمان، وأصل السبت القطع، والاعتراض فيه نظر؛ لأن ابن حجر اعترض على تعقُب ابن الملقن، وكذلك اعترضه العيني، وقال: بل الواهم مَنْ وهَّمَهُ؛ لأن في (الصحيح): (فَمَا زِلْنَا نُمْطَرُ حَتَّى كَانَتِ الجُمُعَةُ الأُخْرَى) فهذا يُبيّن صحة ما ذهب إليه الداودي، ويُوهن قول مَنْ قال: (أراد بالسبت القطعة من الزمان)؛ وإنما أراد: اليوم المسّمى بالسّبْت.

**التوصيات:**

وفي الختام أوصي بمزيد من الاهتمام بالدراسة والبحث عن إظهار أقوال الأئمة وخاصة في الصناعة الحديثية من خلال دواوين السنة النبوية، واستخراج مناهج مؤلفيها في التعامل مع السنة النبوية، واستنباط الإشارات الخفية التي أودعوها في هذه المؤلفات التي جمعت وحفظت لنا سنة النبي ﷺ.

وأسال الله التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والحمد لله رب العالمين.

## المصادروالمراجع

**أولا**-القرآن الكريم، برواية قالون عن نافع المدني.

**ثانيا-المصادر الأخرى**

1. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت، ط1، 1412 هـ - 1992 م.
2. أسد الغابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت 630هـ)، دار الفكر بيروت، 1409هـ - 1989 م.
3. أعلام ليبيا، للطاهر أحمد الزاوي، بيروت، دار المدار الإسلامي، دار أويا طرابلس، ط3، 2004 م.
4. إنباء الغمر بأبناء العمر، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حسن حبشي، لجنة إحياء التراث الإسلامي مصر، 1389هـ- 1969 م.
5. الأنساب، لعبد الكريم بن محمد السمعاني، تقديم: عبد الله البارودي، دار الجنان بيروت، ط1، 1988 م.
6. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني اليمني، دار المعرفة بيروت.
7. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر ابن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع الرياض السعودية، ط1، 1425هـ - 2004 م.
8. البلدان، لأحمد بن إسحاق بن جعفر اليعقوبي، ط1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 2001 م.
9. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. لمحمد بن أحمد ابن قايماز الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي بيروت، ط، 1993 م.
10. التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث حلب، القاهرة، ط1، 1397هـ– 1977م
11. تاريخ الفتح العربي في ليبيا، للطاهر أحمد الزاوي، دار المدار الإسلامي بيروت لبنان، ط4، 2004 م.
12. التبصرة، لعلي بن محمد الربعي اللخمي، تحقيق: الدكتور أحمد عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قطر، 2011 م.
13. التكملة لكتاب الصلة، لمحمد بن عبد الله القضاعي ابن الأبار، تحقيق: عبد السلام الهراس. دار الفكر للطباعة لبنان، 1995م.
14. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي (ت 742هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1400هـ – 1980 م.

15. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر دمشق سوريا، ط1، 1429هـ - 2008 م.
16. الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم (ت 354هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1393هـ - 1973 م.
17. الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية القاهرة، ط2، 1964 م.
18. الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، لمحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر، تحقيق: علي حسين البواب، دار ابن حزم لبنان بيروت، ط2، 1423هـ - 2002 م.
19. الحطة في ذكر الصحاح الستة، لمحمد صديق خان القِنَّوجي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1985م.
20. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية صيدر اباد، الهند، ط2، 1392هـ- 1972 م.
21. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي ابن فرحون، تحقيق: مأمون بن محيي الدين الجنان، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1996 م.
22. الروض المعطار في خبر الأقطار الحميري، لمحمد بن عبد الله بن عبد المنعم. تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة بيروت، ط2، 1980 م.
23. سنن الدارقطني، لعلي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط1، 1424 هـ - 2004 م.
24. السنن الكبرى، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1421 هـ - 2001 م.
25. السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط3، 1424هـ - 2003 م.
26. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف الرياض، ط1، 1404هـ- 1984 م.

27. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ- 1985 م.
28. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن سالم ابن مخلوف، تعليق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 2003 م.
29. شرح صحيح البخاري لابن بطال علي بن خلف بن عبد الملك، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد الرياض السعودية، ط2، 1423هـ- 2003 م.
30. صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422 هـ
31. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت.
32. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لخلف بن عبد الملك ابن بشكوال، تصحيح: السيد عزت العطار الحسيني. مكتبة الخانجي. ط2، 1955 م.
33. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة بيروت.
34. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لمحمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي بيروت.
35. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، دار المعرفة بيروت، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح: محب الدين الخطيب، علق عليه: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، 1379 م.
36. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة مصر، ط1، 1424هـ- 2003 م.
37. فتوح البلدان، لأحمد بن يحيى بن جابر البلاذُري، تحقيق: عبد الله أنيس الطبَّاع، وعمر أنيس الطبَّاع، دار المعارف بيروت، ط1، 1988 م.
38. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد بن الحسن بن العربيّ الحجوي الثعالبي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1955 م.
39. لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لمحمد بن محمد ابن فهد الأصفوي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1419هـ- 1998 م.

40. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر بيروت، ط3 - 1414هـ.
41. مدرسة الإمام البخاري في المغرب، ليوسف الكتاني، دار لسان العرب بيروت.
42. المسالك والممالك، لعبد الله بن عبد العزيز الأندلسي البكري، دار الغرب الإسلامي، 1992 م.
43. المستدرك على الصحيحين، للحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1411هـ - 1990م.
44. مسند أبي داود الطيالسي، لسليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر مصر، ط1، 1419 هـ - 1999 م.
45. معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، لعبد الرحمن بن حمد الدباغ، تحقيق: عبد المجيد الخيالي دار الكتب العلمية بيروت، 2006 م.
46. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر بيروت، ط2، 1995 م.
47. معجم البلدان الليبية، للطاهر أحمد الزاوي، مكتبة النور طرابلس، ط1، 1968 م.
48. معرفة الثقات، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار المدينة المنورة السعودية، ط1، 1405هـ – 1985 م.
49. معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، دار الوفاء المنصورة القاهرة، ط1، 1412هـ - 1991 م.
50. المُعْلم بفوائد مسلم. لمحمد بن علي المازري، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية تونس، المؤسّسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1988 م.
51. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط2، 1392هـ.
52. المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، لأحمد بك النائب الطرابلسي، تحقيق: الطاهر الزاوي، مطبعة الاستقامة القاهرة، 1961م.
53. نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، لمحمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بدر الدين العيني، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قطر، ط1، 1429هـ - 2008 م.
54. نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، لمحمد بن محمد بن عبد الله الإدريسي، عالم الكتب بيروت، 1988 م.

**المقالات:**

55. بحث بعنوان (أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي، وجهوده في خدمة المذهب المالكي)، إعداد: د. عبد الخالق محمد عبد الخالق من جامعة الحدود الشمالية السعودية، نشر في المؤتمر الأول المدرسة المالكية في الغرب الإسلامي (جذورها-تراثها- أعلامها) المنعقد بمدينة الخمس 4 – 6 فبراير 2019 بكلية علوم الشريعة بجامعة المرقب ليبيا.

**56.** مقال بعنوان (أول شرح مغربي لصحيح الإمام البخاري، النصيحة في شرح البخاري، لأبي جعفر الداودي) لمحمد زين العابدين رستم (1995)، مجلة دعوة حق، المغرب، العدد 313 ربيع 1-ربيع 2.